UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

الآن 1325 NOW

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

العدالة الجندرية

نهج محلي لتقييم أوجه الضعف:
الوصول إلى فهم مشترك

تشرين الأول/ أكتوبر 2022

Canada

With support from Finland's development cooperation

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

aecid

UK Government

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

نهج محلي لتقييم أوجه الضعف:

الوصول إلى فهم مشترك

تشرين الأول/أكتوبر 2022

تقدير

تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على إجراء سلسلة من الأبحاث الإجرائية ضمن إطار مشروع «تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناصرة القائمة على الأدلة ضمن الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام»، والذي يتم تنفيذه بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل جماعي سخي من حكومات كندا وفنلندا والنرويج وإسبانيا وقبرص والمملكة المتحدة بُغية تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325. وتتوجه منظمة النهضة العربية (أرض) بالشكر لشركائها من منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين قدموا دعمهم لإعداد هذه الدراسة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	6
المنهجية	7
تقييدات البحث	7
استجابة الحكومة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 (برنامج تكافل)	7
أوجه الضعف كما يُعرّفها برنامج "تكافل"	8
معايير أهلية الأسر الجديدة	8
آلية التقييم	9
استجابة الجهات الفاعلة الأخرى للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19	9
برامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	9
"حزم شبكة الأمان" الطارئة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء جائحة كوفيد-19	10
استجابة التحالف الوطني (جوناف) لجائحة كوفيد-19	10
وجهات النظر المحلية حول آثار جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً	10
الوصول إلى برنامج صندوق المعونة الوطنية "تكافل" أثناء الجائحة	10
معيقات الحصول على المساعدات	11
آليات ضمان التوزيع الآمن للمعونات	12
نهج المجتمعات المحلية في تقييم أوجه الضعف	12
عوامل الاستثناء من المعونات وفقاً لتجربة منظمات المجتمع المدني	13
المنظور المحلي للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً التي ينبغي شمولها بالمساعدة	14
التجاوزات في تغطية برنامج "تكافل"	14
تداعيات جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً	15
القضايا المتداخلة التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار	15
المعايير الجندرية	15
الأشخاص من ذوي الإعاقة	16
المساءلة أمام السكان المتضررين والوصول إلى المعلومات	16
الاستنتاج والتوصيات	17
قائمة المراجع	19

الملخص التنفيذي

فاقمت جائحة كوفيد-19 من الهشاشة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأردنية؛ إذ برزت فئات جديدة تعاني الضعف والضرر جراء تداعيات الجائحة، في حين تفاقمت أحوال الفئات التي كانت تعاني من هشاشة أوضاعها سابقاً. يركز هذا التقرير على تفعيل المنظور المحلي تجاه أوجه الضعف والهشاشة؛ وهو جزء من سلسلة من الدراسات التي تبحث في محليّة عدد من القضايا الجندرية. ويتناول أيضاً الآليات التي اعتمدتها منظمات المجتمع المحلي لتقييم أوجه الضعف والهشاشة للجمع ما بين وجهات النظر المحلية، وتعزيز وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى سُبل الدعم المتاحة. للتعمق في وجهات النظر والتجارب المجتمعية، تعاونت منظمة النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني تقودها نساء من التحالف الوطني للمنظمات غير الحكومية (جوناف). تأسس التحالف الوطني (جوناف) في عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني، ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن تحالف (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها كذلك.

ومن أجل تفعيل وجهات النظر المحلية، أُجريت 11 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات مجتمع مدني تقودها نساء من التحالف الوطني (جوناف). للتمكن من إجراء هذا البحث، كان لا بدّ من الوصول إلى فهم مشترك لأُطر الهشاشة والاستجابة للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، إذ اتبعت منهجية البحث نهجاً محلياً يقوم على الأدلة وتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية. غطت العينة المشمولة في البحث أقاليم الأردن من شمال وجنوب ووسط. ويتطرق البحث إلى الجوانب الرئيسية التالية:

1) مدى الفهم الذي تُبديه منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية لكيفية تقييم أوجه الضعف والهشاشة، والإجراءات التي يتعيّن اتباعها للوصول إلى المعونة وكيف يمكن تعزيز وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً (وخاصة المرأة) إلى المساعدة.

2) الأدوات الحالية التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والحكومة الأردنية لتقييم مواطن الضعف والهشاشة، وتحسين هذه الأدوات وتنقيحها لتقديم استجابة أكثر شمولية.

3) كيفية تطوير فهم مشترك بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بشأن الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتعزيز الاستجابات المراعية للفروقات بين الجنسين بالنسبة للنساء اللائي أصبح حالهن أكثر ضعفاً وتأثراً جراء جائحة كوفيد-19.

تتلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذه العملية فيما يلي:

يتعيّن على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تكثيف التعاون فيما بينها وتنظيمه من أجل تعزيز الوصول إلى المعونات والمساعدات (عبر تبسيط الإجراءات، وتوسيع التغطية الجغرافية، وضمان الوصول إلى وسائل التكنولوجيا، ورفع الوعي ونشر المعرفة الرقمية).

أظهر البحث أن العملية المتّبعة للتقدم بطلبات الحصول على الدعم من برنامج «تكافل» المُدار من الحكومة الأردنية تقف عثرة أمام الأشخاص الأكثر ضعفاً وتأثراً، وتحدّ من قدرتهم على الحصول على المعونة. تواجه الشرائح الأكثر ضعفاً وتأثراً من المجتمع عوائق ذات طبيعة فنية وجغرافية؛ إذ تتمثل العوائق الفنية في افتقار الأفراد إلى الأجهزة ومصادر الوصول إلى الإنترنت فضلاً عن افتقارهم إلى المعرفة الرقمية الكافية لتقديم الطلبات عبر الإنترنت. أما العوائق الجغرافية فهي نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة على الحركة استجابة للجائحة ما حال دون تمكّن الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً من التقدم بطلبات الحصول على المساعدة من خلال مراكز صندوق المعونة الوطنية.

كما أظهر البحث غياباً تاماً للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، التي اقتصرت مشاركتها على تقديم المساعدات، مع عدم فهم المعايير ذات الصلة، ما أدى إلى انعدام الثقة في الإجراءات المعمول بها. ولا يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار أو الاستجابة (تقديم المعونة)، إذ يمكن لها فقط الوصول إلى معلومات الأفراد عند حاجتها إلى تقييم مدى استحقاقهم الحصول على الدعم، الأمر الذي يتسبب أيضاً في إثارة مسائل تتعلق بحماية بيانات هؤلاء الأفراد.

ثمة حاجة إلى الخروج بأوجه تعاون أفضل ذات منهجية أعلى بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وذلك لتوضيح آلية التقدّم بطلبات الحصول على المعونة والوصول إلى الخدمات، ويهدف ما سبق إلى إزالة العوائق القائمة حالياً أمام الأفراد والتي تعرقل وصولهم إليها. ويوصى باستشارة منظمات المجتمع المدني عند تصميم عملية التقدم بالطلبات حتى تتمكن هذه المنظمات من فهم هذه العملية بشكل أفضل، خاصة مع انتشارها في معظم المناطق الجغرافية وقدرتها على تأمين الوصول إلى الخدمات لأولئك الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية وأولئك الذين تنقصهم الأجهزة أو الوصول إلى وسائل التكنولوجيا اللازمة للتقدم بطلبات الحصول على المعونة عبر الإنترنت على النحو المطلوب. وإن

من شأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار تعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً على الوصول إلى الدعم، وخاصة أولئك الذين تنقصهم المعرفة بمعايير الوصول إليه، أو أولئك الواقعين خارج نطاق الفئة التي يستهدفها صندوق المعونة الوطنية.

من الواجب إعادة تعريف أوجه الضعف بشكل أفضل كي تعكس احتياجات المجتمعات المحلية

تُعرّف الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً وفقاً لمعايير التقييم المتبعة حالياً في صندوق المعونة الوطنية على أنها أولئك الأردنيون الفقراء الذين لا يشملهم التأمين أو غير الحاصلين على المساعدة والدعم. ويختلف المجتمع المدني حول تعريف أوجه الضعف والهشاشة وتحديد الفئات التي يمكن شمولها ضمن الشرائح المهمّشة، والتي يجب ألا تشمل أولئك الأشخاص الذين لا يمكنهم تلبية احتياجاتهم الأساسية وحسب، بل أولئك الذين يواجهون أوجه ضعف اجتماعي كذلك. يعاني نهج صندوق المعونة الوطنية تجاه أوجه الهشاشة من قصور في دقته بما يمنعه من شمول جميع الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً؛ إذ يُهمل الفئات الفرعية الأكثر ضعفاً وتأثراً التي ترى المجتمعات المحلية أنها في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وتوصي منظمات المجتمع المدني بأن يقوم صندوق المعونة بمراجعة تقييمه لأوجه الضعف والهشاشة وإعادة تحديد المعايير الحالية التي تُعرّف أوجه الضعف، والتي تشمل الأُسر الكبيرة عدداً، والشباب، والأفراد الذين يمتلكون أصولاً غير عاملة، والأفراد الذين اشتركوا في الضمان الاجتماعي مؤخراً والموظفين العسكريين. أما في المقام الأول، فتأتي ضمن هذه الفئات النساء سواء أكن مهجورات، أم منفصلات، أم مطلقات واللائي هن أكثر ضعفاً وهشاشة جراء ذلك.

ينبغي أخذ جوانب التقاطعية بين القضايا الجندرية وأوجه الهشاشة في عين الاعتبار لضمان تحقيق استجابة شاملة للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً

غالباً ما تؤدي آليات التقييم ومعاييرها المعتمدة حالياً من صندوق المعونة الوطنية إلى استجابة غير عادلة لا تراعي الفروقات الجندرية، ويُعزى هذا إلى حقيقة أن الصندوق يعتبر أن الزوج هو رب الأسرة حتى وإن كان الواقع مختلفاً. تتعرض النساء للعنف الاقتصادي والتمييز من قبل أزواجهن أو أزواجهن السابقين فضلاً عن حرمانهنّ في كثير من الأحيان من المساعدات التي تحقّ لهنّ، الأمر الذي يستدعي مراجعة السياسات وإجراءات التقدم بطلبات الحصول على المساعدة لجعلها أكثر شمولاً وضمان حماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

إن من شأن التقييم الدقيق لأوجه الهشاشة وأطرها تمكين تخصيص الدعم على نحو متساوٍ للجنسين، علاوة على المساعدة في حماية النساء من الشركاء المسيئين وذلك عن طريق إجراء تحريات عن خلفية رب الأسرة عند تقدمه بطلب الحصول على المعونة المالية مع مراعاة عدة عوامل كعدد الزوجات على ذمته، وتاريخ العنف الأسري والغرض الذي ينوي إنفاق المعونة عليه.

يمكن أن يساعد تقديم الدعم في صورة أخرى بدلاً من النقد في التقليل من إساءة استخدام هذه المساعدات؛ إذ يمكن الاستعاضة عن المساعدة النقدية بالمواد الغذائية، أو القسائم، أو دفع فواتير الخدمات كالماء والكهرباء. وتمثل هذه البدائل وسيلة أكثر أماناً لتقديم المساعدات والتقليص من إساءة استخدام الأموال وتحقيق الأزواج مكاسب شخصية. كما جرت التوصية بضرورة وضع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة في الاعتبار من حيث تأمين وصول أفضل لهم إلى برامج صندوق المعونة الوطنية ومراكزه، وإعادة النظر في مخصصاتهم خلال الجائحة.

تحسين الاتصال والتواصل وإشراك الجهات الفاعلة الأخرى من خلال نهج تشاركي في برامج المعونة

كانت استجابة الحكومة الأردنية لجائحة كوفيد-19 أحادية الجانب إذ افتقرت لأي شكل من أشكال التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، الأمر الذي نتج عنه نقص في المعرفة والوعي بالبرامج الإضافية التي أطلقتها الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، إذ قامت الحكومة ببث المعلومات فيما يتعلق بهذه البرامج بشكل رئيسي من خلال الحملات الإعلامية.

افتقرت الاستجابة الحكومية إلى نهج محلي/مجتمعي ما أدى إلى عدم دراية أفراد المجتمع المحلي بالمساعدات المتاحة وطرق الحصول عليها، ما يوجب على الحكومة استخدام نهج تشاركي يستفيد من معارف منظمات المجتمع المدني المحلية وشبكاتها من أجل نشر المعلومات اللازمة عن برامج المساعدات المتاحة لأفراد المجتمع بشكل فعال. من شأن ما سبق المساعدة في تأمين إمكانية وصول أفضل إلى المساعدات ورفع الوعي حول مختلف أشكال المعونة المتاحة على الصعيد الوطني.

كما أن ذلك من شأنه تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين من خلال تكوين فهم أفضل للعمليات المتاحة لهم فضلاً عن بناء الثقة بالآليات القائمة.

مقدمة

فاقمت جائحة كوفيد-19 من الهشاشة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في بعض المجتمعات الأردنية؛ إذ برزت فئات جديدة تعاني الضعف والضرر جراء تداعيات الجائحة، في حين تفاقمت أحوال الفئات التي كانت تعاني من هشاشة أوضاعها سابقاً. وبحسب دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن في عام 2020، «أفادت أكثر من 85% من الأسر الأكثر ضعفاً بأنها واجهت صعوبات في تلبية احتياجاتها الأساسية حتى كالطعام والإيجار.» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكية أم علي، 2020). لقد ازدادت أوجه الضعف والهشاشة في المجتمعات الأردنية جراء التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وأثرها على الوظائف والأعمال، الأمر الذي أعاق وصول الكثير من الأُسر إلى الدخل المستدام لتأمين احتياجاتها. وكان للإغلاقات التي حصلت جراء كوفيد-19 تأثيرها الملموس على دخل الأفراد، إذ أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في عام 2020 إلى أن متوسط الدخل الشهري للأسر تراجع عند بداية الجائحة من 368 ديناراً إلى 215 ديناراً ؛ الأمر الذي يُعزى في المقام الأول إلى تقليص ساعات العمل وتسريح الموظفين/العمال. (منظمة العمل الدولية، 2020).

تأسس صندوق المعونة الوطنية عام 1986 بهدف «تأمين الحماية والرعاية للأسر الفقيرة والمحتاجة ورفع مستوى معيشتها وذلك من خلال تقديم المعونات المالية الشهرية والطارئة والمساعدة في تنمية مهارات وقدرات أفرادها.» (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

ويُعرّف صندوق المعونة الوطنية الأسر الضعيفة بأنها تلك العائلات الفقيرة التي تحتاج إلى المساعدة. دعم الصندوق خلال جائحة كوفيد-19 الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً من خلال برامجه القائمة؛ كما أطلق ثلاثة برامج جديدة للتخفيف من آثار الجائحة على الأُسر الضعيفة. (المرجع ذاته)

كما يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأشخاص الضعفاء على أنهم «السكان الذين يعيشون في فقر دون الحصول على السكن الآمن والمياه والصرف الصحي والتغذية، وأولئك الذين يتعرضون للوصم والتمييز والتهميش من المجتمع بل وحتى للتجريم في القانون والسياسة والممارسة». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير مؤرخ)

يسلط هذا التقرير الضوء على المنظور المحلي لأوجه الضعف والهشاشة، وهو جزء من سلسلة من الدراسات التي تبحث في محليّة عدد من القضايا المتعلقة بالجندر، ويتناول أيضاً التقرير الآليات التي اعتمدتها منظمات المجتمع المحلي لتقييم أوجه الضعف والهشاشة بهدف الجمع ما بين وجهات النظر المحلية، وتعزيز وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى سُبل الدعم المتاحة. ويُقيّم التقرير طريقة وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى برنامج صندوق المعونة الوطنية خلال جائحة كوفيد-19 من منظور المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وإن من شأن نتائج هذا البحث أن تساعد في تطوير (أو تحديث) أداة جديدة لتقييم الضعف استناداً إلى فهم المجتمعات المحلية لأوجه الضعف والهشاشة. كما ويطرح التقرير توصيات لضمان تحقيق استجابات لجائحة كوفيد-19 تراعي الفروقات بين الجنسين واستراتيجيات منسقة بشكل أفضل بين منظمات المجتمع المدني وصانعي القرار للمساعدة في تحسين الآليات الحالية لتقييم أوجه الضعف.

يتمثل الغرض من هذا التقرير في البحث في الأدوات الحالية لتقييم أوجه الضعف التي اعتمدتها البرامج الحكومية، لاسيما برنامج «تكافل»، ومنظمات المجتمع المدني بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الأساليب والنُهج المتبعة في هذا الصدد. ويتطرق التقرير إلى وجهات نظر منظمات المجتمع المدني المحلية وتجاربها في تقييم أوجه الضعف في مجتمعاتها على أمل المساهمة في تحسين آليات التقييم القائمة من خلال اعتماد تقييم شامل للضعف. ولإلقاء الضوء على التجارب ووجهات النظر المحلية، أجرت منظمة النهضة العربية (أرض) ما مجموعه 11 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات مجتمع مدني محلية من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، والمنتشرة في مختلف أقاليم البلاد.

تتمثل أهداف البحث الإجرائي في:

1. تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية من الوصول إلى فهم مشترك لعملية تقييم أوجه الضعف والهشاشة وتنسيقها، الأمر الذي سيساعد في تقديم خدمات أفضل للفئات الأكثر ضعفاً وتاثراً في مجتمعاتها (وخاصة المرأة).
2. تحديد الأدوات التي اعتمدتها منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية والحكومة الأردنية لتقييم أوجه الضعف والعمل على تحسينها من أجل تقديم استجابة أكثر شمولاً.
3. مساعدة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في الوصول إلى فهم مشترك للاستراتيجيات اللازمة لضمان تحقيق استجابات مراعية للفروقات بين الجنسين، وبالتالي مساعدة النساء اللائي أصبح حالهن أكثر ضعفاً وتأثراً جراء كوفيد-19.

المنهجية

تتبع الدراسة منهجية تتألف من إجراء مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين من صانعي القرار في منظمات مجتمع مدني محلية، وتتضمن مراجعة مكتبية تتعمّق في برنامج صندوق المعونة الوطنية «تكافل» بهدف تقييم أوجه القصور والنجاحات فيما يتعلق بالأدوات التي استخدمها البرامج لتقييم أوجه الضعف، والكيفية التي حُددت بها الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً والوصول إلى الدعم. ساعد البحث في فهم منظور المجتمعات المحلية لأوجه الضعف، وقدرة برنامج «تكافل» على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً في جميع المجتمعات. تألفت المنهجية من إجراء مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات مجتمع مدني محلية من مختلف مناطق المملكة بهدف التعمق في وجهات نظر المجتمعات المحلية. وقد غطت العينة المختارة أقاليم الأردن الرئيسية الثلاثة (من شمال وجنوب ووسط) من مناطق ريفية وحضرية. وشملت الدراسة ثماني محافظات: إربد والمفرق في الشمال، وعمان ومادبا والبلقاء في الوسط، والكرك والطفيلة ومعان في الجنوب.

أُجريت مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين مع ما مجموعه 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف). تأسس التحالف الوطني (جوناف) في عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن تحالف (جوناف) يعمل جنباً إلى جنب مع المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار المحليين وعلى مستوى البلاد على تنسيق الاستجابة الإنسانية الوطنية وجهود التنمية في الأردن وقيادتها كذلك. يعمل التحالف في أربعة مجالات رئيسية: محلية العمل الإنساني، واللامركزية، والاستجابة للطوارئ، وأجندة المرأة والسلام والأمن، ويضم في الوقت الراهن خمسين منظمة من الأعضاء فيه من جميع أنحاء المملكة، بما فيها أربع منظمات مجتمعية بصفة «مراقب». ركزت مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين على منظور المنظمات المجتمعية إلى برنامج «تكافل»، وعملية تقييم أوجه الضعف واحتياجات مجتمعاتها. وقد طُرحت أسئلة على مقدمي المعلومات الرئيسيين هؤلاء حول مدى معرفتهم ببرنامج «تكافل» وكفاءته، ومدى شمولية استجابة صندوق المعونة الوطنية لجائحة كوفيد-19، وإمكانية الوصول إلى المعلومات عن البرامج مع تحديد الفئات الأكثر ضعفاً وأنسب السبل لتقديم المساعدات.

تقييدات البحث

اقتصرت عملية جمع البيانات على 11 منظمة مجتمع مدني، لذلك تم جمع وجهات النظر بشكل عام من قادة المجتمع أو الخبراء فيه. ونظراً لصغر حجم العينة، فقد لا تمثل الردود جميع المجتمعات إلا أنها تقدم فكرة هامة عن تصوّرات المجتمعات المحلية لأوجه الضعف وكيفية تحديدها.

وقد طرأت بعض المشاكل التقنية لدى إجراء المقابلات عبر الإنترنت؛ ففي إحدى الحالات، كان لا بدّ من إيقاف المقابلة مؤقتاً بسبب حدوث عُطل في الإنترنت الأمر الذي ربما يكون قد أثر على سير المقابلة/النقاش. كما جُمع المزيد من وجهات النظر خلال الدورات التدريبية الثلاث التي عُقدت بعد إجراء البحث، حيث ألقى المشاركون الضوء على أهمية الموضوع وقدموا مزيداً من التفاصيل حول المسائل التي أُثيرت خلال المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين.

استجابة الحكومة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 (برنامج تكافل)

تأسس صندوق المعونة الوطنية بموجب القانون رقم 36 لسنة 1986 بهدف تأمين الحماية والرعاية للأسر الفقيرة والمحتاجة ورفع مستوى معيشتها وذلك من خلال تقديم المعونات المالية الشهرية والطارئة والمساعدة في تنمية مهارات وقدرات أفرادها القادرين على العمل تمهيداً لدمجهم في سوق العمل. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

أطلقت الحكومة في أيار/مايو 2019 أضخم برنامج للحماية الاجتماعية في الأردن؛ ألا وهو برنامج «تكافل» التابع لصندوق المعونة الوطنية الذي يهدف إلى توسيع المعونات النقدية التي يقدمها الصندوق. وقد تم إطلاق البرنامج في خطة تُنفذ على مدار ثلاث سنوات يكمن غرضها في الحدّ من الفقر في الأردن من خلال منح المعونات للأفراد الفقراء، سواء أكانوا يعملون أم عاطلين عن العمل. واستهدف البرنامج 85 ألف أسرة بميزانية مخصصة بلغ مقدارها 200 مليون دينار.

في كانون الأول/ديسمبر 2021، تم استخدام برنامج «تكافل 1» للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وذلك بمساعدة العائلات الأردنية الفقيرة من خلال صرف معونات نقدية لهم. وقد أضاف البرنامج 50 ألف أسرة ليصل عدد المستفيدين منه إلى 135 ألف أسرة، (الدستور، 2021) علماً بأن الدعم المقدم من برنامج «تكافل 1» يُصرف مرة كل ثلاثة أشهر بينما يُصرف الدعم المقدم من «تكافل 3» مرة كل ستة أشهر. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

أطلق صندوق المعونة الوطنية في نيسان/أبريل 2020 برنامج الطوارئ «تكافل 2» (لدعم عمال المياومة) لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، وهو عبارة عن صندوق للطوارئ لدعم عمال المياومة والعاملين بشكل غير منتظم في الأردن. وبلغت الميزانية التقديرية لبرنامج «تكافل 2» نحو 29 مليون دينار أردني لمساعدة أُسر عمال المياومة بالمعونات النقدية على النحو الآتي: تلقّت الأسر المكونة من ثلاثة أفراد مبلغ 136 ديناراً، في حين تلقت الأسر المكونة من فردين أو فرد واحد مبلغ 70 و50 ديناراً على التوالي. وقد وصل البرنامج إلى قرابة 250 ألف أسرة. (وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2020)

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية عن إطلاق برنامج «تكافل 3»، وهو برنامج دعم تكميلي يستهدف أرباب الأسر الأردنية، وعمال المياومة، والأفراد المنخرطين في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية الصغيرة التي كانت ما تزال متضررة جرّاء التدابير المتخذة للتصدي للأزمة ووقف انتشار جائحة كوفيد-19. ويغطي البرنامج الأردنيين والأردنيات المتزوجين/المتزوجات من غير أردنيين. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

يستهدف برنامج «تكافل 3» حوالي 100 ألف أسرة بتكلفة إجمالية بلغت 100 مليون دينار، وهو يتميز عن برنامج «تكافل 2» باستمراره على مدى سنة كاملة، وتتراوح المبالغ المخصصة فيه من 70 إلى 136 ديناراً. ويعتمد «تكافل 3» على 57 مؤشراً لتقييم احتياجات الأسر المستحقة للمساعدات المالية. (وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2020)

وفي حزيران/يونيو 2021، أعلن صندوق المعونة الوطنية عن إضافة 60 ألف أسرة إلى الفئات المستهدفة الأصلية في برنامج «تكافل 3»، ليرتفع العدد الإجمالي للمستفيدين من 100 ألف إلى 160 ألف أسرة، بميزانية بلغت 150 مليون دينار. وكان الصندوق قد قال في ذلك الوقت إن برنامج «تكافل 3» سينتهي بحلول نهاية عام 2021. (وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2021) وبالفعل تم صرف آخر مبلغ من المساعدات النقدية ضمن إطار برنامج «تكافل 3» في كانون الأول/ديسمبر 2021 عندما انتهى البرنامج، مع استفادة قُرابة 160 ألف أسرة منه بميزانية إجمالية قدرها 150 مليون دينار.

أوجه الضعف كما يُعرّفها برنامج «تكافل»

معايير أهلية الأسر الجديدة

جرى التحقق من أهلية مستحقي الدعم من خلال السجل الوطني الموحد، وهو عبارة عن «قاعدة بيانات إلكترونية ونظام لإدارة معلومات المواطنين صُمم لتحسين كفاءة آليات استهداف الأُسر الأكثر ضعفاً وتاثراً ودقتها.» (اليونيسف، 2020)

من الواجب أن يكون الأفراد المؤهلون للتقدم للاستفادة من برنامج «تكافل» مواطنين أردنيين من حاملي الأرقام الوطنية؛ ويجب ألا يكون رب الأسرة مشتركاً في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو أن يكون ممن يتلقون مساعدة شهرية أو دعماً تكميلياً من صندوق المعونة الوطنية؛ وذلك مع وجود استثناءات لمتلقي الدعم الشهري من ذوي الإعاقة والحالات الإنسانية. وبُغية التأهل للاستفادة من المساعدات، ينبغي على مُقدم الطلب تقديم دليل على انقطاع دخله أو انخفاضه، كما يجب ألا يكون عاملاً في القطاع الحكومي أو العسكري. ولا تتطلب عملية التسجيل أي مستندات، لكن يمكن طلبها عند زيارة مراكز صندوق المعونة الوطنية. يمكن للأفراد من ذوي الإعاقة التقدم للاستفادة من برنامج «تكافل» إذا ما استوفوا معايير الأهلية الخاصة بالبرنامج. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ)

كان على الأُسر الجديدة التي تطلب المساعدة استيفاء المعايير التالية:

1) ألا يكون رب الأسرة عاملاً في القطاع العام أو من متلقي المعاشات التقاعدية.
2) أن يقل الدخل الرسمي للفرد الواحد (في حال كان هناك دخل لأفراد الأسرة الآخرين) عن مئة دينار للفرد شهرياً.
3) ألا يتجاوز الدخل الشهري الرسمي لأفراد الأسرة 350 ديناراً شهرياً.
4) أن تكون القيمة النقدية أو عدد الأصول (أي الممتلكات، والأصول المالية، والماشية، والمركبات) التي تمتلكها الأسرة أقل من المستويات المحددة.

آلية التقييم

بعد ذلك، «صُنّفت» الأسر التي استوفت المعايير الواردة أعلاه «وفقاً للمعادلة التي اعتمدها برنامج تكافل بغرض اختيار المستفيدين.» (الحكومة الأردنية، 2020) وقد استخدم برنامج «تكافل» أيضاً هذه المعايير في الأساس من قبل في فترة ما قبل الجائحة، غير أن تركيزه انصب على الدخل الرسمي فقط في وقتها (وذلك مقابل إجمالي الدخل). (البنك الدولي، 2020)

بحسب البنك الدولي، تستخدم معادلة الاستهداف التي يستخدمها برنامج «تكافل» 57 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً بما في ذلك جنس رب الأسرة، مع أخذ مواطن الضعف الإضافية التي تواجهها الأسر التي تُعيلها المرأة بعين الاعتبار. وتُظهر محاكاة أُجريت باستخدام بيانات مأخوذة من مسح نفقات ودخل الأسرة الذي تجريه دائرة الإحصاءات الأردنية أن منهجية الاستهداف الخاصة ببرنامج «تكافل» تُقدّم تقديراً جيداً لمستوى فقر الأُسر. ومع ذلك، تعاني البيانات المستخدمة من محدوديتها؛ إذ يتم جمعها بناءً على المعلومات المقدمة من رب الأسرة فقط لا الأسرة ككل، ما يحدّ من التقييم المعتمد من برنامج «تكافل» ويجعله ناقصاً أو مضللاً في الحالات التي يتلاعب فيها رب الأسرة بالمعلومات المقدمة لخدمة منفعته الشخصية. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى استثناء النساء اللائي يملكن مشاريع أعمال منزلية والنساء المقيمات في دور الحماية من الحصول على الدعم. (الأمم المتحدة، 2020)

استجابة الجهات الفاعلة الأخرى للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19

برامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

أصدرت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن عدة برامج بموجب أمر الدفاع رقم 14 لعام 2020، وأمر الدفاع رقم 9 للتخفيف من أثار جائحة كوفيد-19، إذ استهدفت البرامج العمال العاطلين عن العمل، وشركات الأعمال التجارية والعاملين الذين تأثر دخلهم جراء الجائحة وكانوا مشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي.

برنامج تضامن 1و2 كان برنامجاً مؤقتاً لدفع بدل تعطل عن العمل لكل من الأردنيين وغير الأردنيين العاملين في القطاعين الخاص والعام والذين كانوا غير مشتركين بالضمان. استهدف برنامج تضامن (1) الموظفين العاملين في الشركات التي اضطرت إلى خفض الأجور بنسبة 50 %، ما استلزم منح هؤلاء الموظفين بدل تعطل بنسبة 50 % من أجورهم الشهرية لثلاثة أشهر بسقف 500 دينار، وحد أدنى مقداره 165 ديناراً. (صحيفة الرأي، 2020)

واستهدف برنامج تضامن (2) الأفراد غير المؤمّن عليهم، والمنشآت غير المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، وتلك المشمولة غير انها كانت قد بدأت بدفع التأمينات منذ أقل من سنة، وعليه حصل الموظفون على بدل تعطل عن العمل بمقدار 150 ديناراً شهرياً لمدة ثلاثة أشهر. (صحيفة الغد، 2020)

برنامج تمكين اقتصادي 1 و2 يغطي الأردنيين وغير الأردنيين المشمولين في تأمينات الضمان الاجتماعي والعاملين في منشآت القطاعين العام والخاص بهدف حماية كل من الموظفين وأصحاب العمل. بموجب برنامج تمكين (1)، تحملت المنشآت دفع ما نسبته 5%، فيما تحمل العامل نسبة 3.25% من اشتراكات التأمينات في الضمان. (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020أ).

أما برنامج تمكين اقتصادي (2)، فقد أتاح للعاملين المؤمّن عليهم الحصول على سلفة على حساب تعويض الدفعة الواحدة بنسبة 5 % من مجموع أجورهم الخاضعة للضمان الاجتماعي شريطة ألا يتجاوز الراتب الخاضع لاقتطاع الضمان للعاملين المستحقين 700 دينار، بحيث يستحق العامل المؤمن عليه سلفة حدها الأقصى 200 دينار تُصرف على دفعة واحدة. (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020ب).

يضمن **برنامج حماية** دفع جزء من رواتب المؤمّن عليهم من العاملين في قطاعي السياحة والنقل، بحيث تلتزم مؤسسة الضمان الاجتماعي بدفع 50% من أجور الأفراد المؤمّن عليهم بحيث لا يقل المبلغ المصروف للعامل عن (220) ديناراً شهرياً ولا يزيد على (400) دينار. (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020ج).

برنامج مساند 1، 2 و3 هو منحة مقدمة للمتعطلين عن العمل كبدل تعطل وهو مخصص للأردنيين وغير الأردنيين المشتركين بالضمان. يمنح برنامج مساند (1) بدل تعطل لمدة 6 أشهر بواقع 50% من الأجر الأخير المشمول وبحد أدنى 150 ديناراً وحد أعلى 350 ديناراً. (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2021). أما برنامج مساند (2)، فيتيح صرف جزء من الرصيد الادخاري من حساب التعطل عن العمل للمؤمّن عليهم بحد

أقصى 450 ديناراً يتم دفعها على ثلاث دفعات شهرية. (المرجع ذاته) في حين يمنح برنامج مساند (3) المشتركين بالضمان الاجتماعي ممن يقل دخلهم عن 500 دينار سلفة بما لا يزيد عن 5% من مجموع أجورهم المؤمّن عليها وبحد أقصاه 450 ديناراً، يتم دفعها على ثلاث دفعات شهرية. (المرجع ذاته)

«حزم شبكة الأمان» الطارئة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء جائحة كوفيد-19

في آذار/مارس 2020، أسست مجموعة العمل المعنية بالاحتياجات الأساسية فرقة عمل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 لتنسيق «حزمة شبكة أمان» قياسية، إذ قررت الفرقة تطبيق هذه الحزمة على فئات مستهدفة جديدة ألا وهي: الأسر التي لم تكن تتلقى أي مساعدات نقدية وخسرت دخلها نتيجة للقيود المفروضة على الحركة وإغلاق المنشآت التجارية. وتم تعريف هذه الفئة على أنها العائلات التي كانت تتمتع بالحد الأدنى من سبل العيش/الدخل المتأتي من العمل قبل انتشار الجائحة وخسرت الآن دخلها جراء القيود المفوضة على الحركة وإغلاق الشركات والمنشآت التجارية. و«استثنى» نص الأهلية «مقياس الفقر/الرفاه حسب إطار تقييم الضعف لاستناد نمذجة الاختبارات بمؤشرات بديلة إلى السكان السوريين -ولم يكن النموذج متاحاً لغير السوريين». (قطاع الاحتياجات الأساسية والأمن الغذائي، 2020) وقامت فرقة العمل بجمع/مضاعفة الدرجات مثل درجة الاحتياجات الأساسية، ونصيب الفرد من الديون، واستراتيجيات التكيّف ونسب الإعالة، والنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي بدلاً من وضع درجة مرجّحة إذ من شأن الترجيحات الاستناد إلى الافتراضات.

استجابة التحالف الوطني (جوناف) لجائحة كوفيد-19

كان التحالف الوطني (جوناف) من بين أوائل المستجيبين خلال جائحة كوفيد-19، إذ تمكّن من الوصول إلى المجتمعات الضعيفة لأن المنظمات الأعضاء لديه تتمتع بالمعرفة والعلاقات المحلية مما يسهل تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً في مجتمعاتها. وقد تعاونت بعض منظمات المجتمع المدني، بما في تلك المنضمة إلى تحالف (جوناف)، مع الهيئات الحكومية لتقديم يد العون عبر قنوات محددة.

بحسب دراسة أجرتها منظمة النهضة العربية (أرض) في عام 2020 حول نطاق الأنشطة والخدمات التي يقدمها التحالف، فقد قدم أعضاء الشبكة عدة أنواع مختلفة من المساعدات كتقديم المساعدات، والخدمات الاجتماعية، والدورات التدريبية فضلاً عن المساعدة القانونية. تمثل الهدف الأساسي من تقديم المساعدات للمجتمعات المستهدفة في تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال توزيع الطرود الغذائية، والأموال النقدية والدعم الطبي. وقدم بعض أعضاء التحالف خدمات دعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن تقديم الدورات التدريبية حيث عقد بعض الأعضاء جلسات لتعزيز قدرات المشاركين التنظيمية. وعلاوة على ذلك، قدم سبعة أعضاء في التحالف المساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، وخاصة في حالات العنف الأسري، والالتزامات المالية وشكاوى العمل. (منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، 2020)

حافظ أعضاء تحالف (جوناف) على علاقة جيدة مع الهيئات الحكومية، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، الأمر الذي سهل عليهم تنفيذ الاستجابة المنسقة، كما مكّنت هذه العلاقة الإيجابية التحالف من الحصول على الموافقات على مشاريعه. ولكن وبالرغم من برامج عمله المنسقة، لم يتم إبرام شراكة رسمية مع الحكومة، فضلاً عن عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار ولا من حيث مجرد استشارتها بشأن استجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19. (المرجع ذاته)

وجهات النظر المحلية حول آثار جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً

الوصول إلى برنامج صندوق المعونة الوطنية «تكافل» أثناء الجائحة

في العموم، تعرف منظمات المجتمع المدني بوجود برنامج «تكافل» التابع لصندوق المعونة الوطنية، لكن على الرغم من أن غالبيتها على دراية بمزاياه إلا أنها تفتقر إلى المعرفة الكافية حول الآليات والإجراءات اللازمة للوصول إلى هذا البرنامج. فقد قالت العديد من منظمات المجتمع المدني إنها «لم تكن على دراية بآليات برنامج تكافل وإجراءاته»، إذ كانت ثلاث منظمات مجتمع مدني فقط من بين المنظمات الإحدى عشرة المشاركة في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين على دراية بالبرنامج، ذلك أنها تطوعت للمساعدة في عملية إدخال البيانات لتقديم يد العون لصندوق المعونة الوطنية.

قالت منظمات المجتمع المدني عموماً إن البرنامج يُعد مبادرة جيدة لكنه لا يخلو من العيوب؛ إذ أعربت عن قلقها الكبير بشأن مقدار المساعدات النقدية المقدمة. ففي حين وجدت بعض المنظمات أنه وعلى الرغم من انخفاض قيمة المبلغ المالي الموزّع على المستفيدين فإنه يغطي الاحتياجات الأساسية لمتلقي المساعدات، انتقدت منظمات أخرى المبلغ بقولها إنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وقال مشارك من إحدى منظمات المجتمع المدني معلقاً على ذلك: «أعرف عائلات تضم أكثر من ستة أفراد تتلقى مبلغ 230 ديناراً أردنياً عن مدة شهرين، ما يعني صرف 115 ديناراً لكل فرد في الأسرة، وهو مبلغ غير كافٍ.»

كما أُثيرت مشكلة أخرى تتعلق بحقيقة كون المساعدة تُصرف للمستفيدين مرة كل شهرين، الأمر الذي لا يفيد بعض العائلات ممن هي في أمسّ الحاجة إلى تلقي النقد شهرياً. بينما كانت هناك شكوى أخرى بشأن معاناة بعض الأفراد من التأخر في تلقي المساعدات النقدية، ولم يفد هذا الأمر أولئك الذين يعانون من ضائقة مالية على الإطلاق.

معيقات الحصول على المساعدات

فرضت جائحة كورونا «كوفيد-19» عائقاً كبيراً أمام الحصول على المساعدات التي يقدمها برنامج تكافل/صندوق المعونة الوطنية بالنسبة للعديد من الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً مثل كبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وكانوا يخشون مغادرة منازلهم جرّاء الذعر الذي سببه الفيروس في جميع أنحاء الأردن. لقد أحجم الأفراد عن زيارة فروع الصندوق خوفاً من الإصابة بالفيروس، كما أن التدابير التي فرضتها الحكومة حدّت من إمكانية التنقل بالنسبة لأولئك الذين كانوا يرغبون في الذهاب إلى الصندوق. أيضاً، تعذّر في كثير من الأحيان على عدد كبير من الأسر المعيشية تقديم الطلبات عبر الإنترنت إذ لم تكن تملك وسيلة للاتصال به.

العائق الفني

غالباً ما واجهت الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً من السكان صعوبات فنية عند محاولة تقديم طلبات الحصول على الدعم من برامج صندوق المعونة الوطنية؛ إذ لم يتمكن أولئك الذين لا يملكون أجهزة الاتصال بالإنترنت ولا وصولاً إليه من التقدم بطلبات الحصول على الأموال، في حين واجه الأشخاص الذين يعرفون آلية التعامل مع تقديم الطلبات عبر الإنترنت أحياناً مشاكل في استخدام الموقع الإلكتروني. ووفقاً لأحد مقدمي المعلومات الرئيسيين، فإنه «يصعب تصفح الموقع الحكومي، كما تطرأ بعض المشاكل الفنية عند استخدام هذه المواقع، وفي بعض الأحيان لا يمكنك تحميل مستنداتك (وثائقك) إليها بالشكل الصحيح.» كما أشار أولئك ممن استطاعوا تقديم الطلبات إلى مواجهتهم مسائل تقنية جراء حركة الاستخدام الكبيرة على الموقع الإلكتروني أو ضغط الزيارات عليه.

العائق الجغرافي

شكلت القيود التي فرضتها الحكومة على الحركة جراء جائحة كوفيد-19 عائقاً رئيسياً أمام الأفراد الذين كانوا يرغبون في الوصول إلى خدمات صندوق المعونة الوطنية. من ناحية جغرافية، تقع المناطق الريفية في الأردن في أماكن بعيدة عن صندوق المعونة ما يجعل الوصول إلى برنامج «تكافل» صعباً. كما لم يتمكن الأشخاص من التقدم بطلبات الحصول على الدعم من برنامج «تكافل» والاستفادة من مزاياه بسبب القيود المفروضة على حركة المركبات على اختلاف أنواعها. وبعد رفع قيود الحركة، عجز الكثير من الأفراد عن تحمل تكلفة المواصلات اللازمة للوصول إلى مراكز صندوق المعونة، بينما عجز آخرون عن استكمال طلب الحصول على الدعم لأن بعض الوثائق المطلوبة تصدر فقط عن دوائر الأحوال المدنية والجوازات الموجودة في المناطق الحضرية، الأمر الذي سيزيد العبء على الأفراد الذين يعانون أوضاعاً معيشية صعبة منذ البداية. قال أحد الأفراد الذين تقدموا بالطلبات إن «إجراءات التقدم للحصول على الدعم معقدة وتحتاج إلى تسهيلات أكبر؛ فعلى سبيل المثال، يضطر العديد من الأشخاص إلى الذهاب إلى العقبة عدة مرات وهو أمر مكلف للغاية».

كما قال الأفراد إنه على الرغم من أن صندوق المعونة الوطنية لديه العديد من الفروع المنتشرة في أنحاء البلاد، إلا أنها لا تستطيع تغطية جميع الأقاليم.

القيود المفروضة على الحركة والمواصلات جراء جائحة كوفيد-19 (2020): (Global Monitoring، غير مؤرخ)

- ***18* آذار/مارس**: فُرض حجر على مستوى البلاد أجبر الأفراد على التزام منازلهم ولم يُسمح بأي شكل من أشكال الحركة والتنقل.
- ***26* آذار/مارس**: تم السماح بالحركة سيراً على الأقدام من الساعة 10:00 صباحاً وحتى 06:00 مساءً.
- ***27* نيسان/أبريل**: صدر بيان بالسماح للأفراد الذين يحملون تصاريح قيادة المركبات الخاصة. تم السماح بتشغيل خدمات المواصلات العامة وسيارات الأجرة بطاقة استيعابية محدودة.
- ***10* أيار/مايو**: استمر العمل بحظر القيادة في محافظات عمان والزرقاء والبلقاء؛ ولاحقاً سُمح فقط للمركبات ذات الأرقام الفردية أو الزوجية بالقيادة في أيام معينة بين الساعة 08:00 صباحاً و06:00 مساءً.
- ***4* حزيران/يونيو**: صدر بيان برفع حظر التنقل بين محافظات المملكة ابتداءً من يوم السبت.

آليات ضمان التوزيع الآمن للمعونات

أكدت منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على الحاجة إلى تحديث معلومات دفتر العائلة بانتظام إلى جانب السماح للجهات المعنية، كمنظمات المجتمع المدني، بإدخال البيانات بطريقة آمنة لضمان التوزيع العادل للمعونات. كما أن رقمنة عملية التقدم بالطلبات إلى صندوق المعونة الوطنية من شأنها المساعدة في مواجهة صعوبات الوصول الراهنة إليه؛ إذ سيتيح ذلك للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية التقدم بطلبات الحصول على مساعدات «تكافل». ومع ذلك، لا ينفي ما سبق أن الأشخاص الذين يواجهون مصاعب في الوصول إلى الإنترنت سيستمرون في المعاناة من مشاكل في التسجيل.

وبُغية مواجهة الوضع الاقتصادي المأساوي الذي تعاني منه العديد من الأُسر في الوقت الراهن، اقترح المشاركون أن يقوم برنامج «تكافل» بتغطية الأفراد العاطلين عن العمل والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تضررت بشكل مباشر من الجائحة. بحسبهم، ينبغي إطلاق المبادرات التي تساعد في توفير التمكين الاقتصادي للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك في شكل معونات نقدية وقروض لمساعدتها في التخلص من ديونها. أما بالنسبة للأفراد الذين خسروا وظائفهم جراء جائحة كوفيد-19، فقد يكمن حل مشكلتهم في خلق فرص العمل، إذ اقترحت نقاشات مجموعات التركيز أنه يتعيّن على الحكومة الاستثمار في الأراضي الزراعية المهجورة وموارد المياه من أجل إيجاد فرص عمل للمجتمعات المحلية.

كما شدّد المشاركون على أهمية الحاجة إلى حماية حقوق المرأة عن طريق إيجاد نظام يمنع الأزواج من استغلال المساعدات النقدية واستخدامها لتلبية احتياجاتهم الشخصية، ويحدّ من ممارسة الأزواج للعنف الاقتصادي للاستيلاء على أموال زوجاتهم. إن من الواجب إعادة النظر في عملية تقديم الطلبات الحالية لتتيح للأفراد، بدلاً من الأسر المعيشية، التقدم بطلب الحصول على المساعدة النقدية بشكل منفصل، ما يعني حماية جميع النساء، لاسيما أولئك اللائي مررن بتجربة الهجر أو الانفصال أو الطلاق. على المستوى التشريعي، ينبغي أن تتمكن المرأة من تسجيل مشاريع أعمالها التجارية رسمياً دون الخوف من خسارة المساعدات النقدية التي تستحق الحصول عليها. وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير الحماية الاجتماعية للنساء الأكثر ضعفاً وتاثراً، ورفع وعيهنّ لمساعدتهن في فهم حقوقهن، وإكسابهن المزيد من الحزم اللازم للدفاع عن مصالحهن.

نهج المجتمعات المحلية في تقييم أوجه الضعف

لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من تحديد ما إذا كان الفرد يعاني من أوضاع هشة، فإن ذلك يتطلب منها الحصول على معلومات عن الأسر أو الأفراد من وزارة التنمية الاجتماعية وسجلات صندوق المعونة الوطنية الرسمية كذلك، مع التركيز بشكل رئيسي على مقدار دخل الفرد وممتلكاته. تتمتع منظمات المجتمع المدني بشراكات مع وزارة التنمية الاجتماعية، فيمكن للمنظمات تزويد الوزارة ببطاقة الهوية الوطنية الخاصة بالمستفيد واسمه الكامل بهدف الحصول على تقرير عن الوضع المالي لأسرته. وعادة ما تستهدف منظمات المجتمع المدني الأفراد الذين لا يتلقون معونة أو دعماً من أي جهة، وغالباً ما يستفسر العاملون في هذه المنظمات عن وضع الأسرة المالي من جيرانها بعد الحصول على المعلومات من وزارة التنمية الاجتماعية.

وقد شدّد المستجيبون على أهمية إجراء الزيارات الميدانية التي تُعدّ ضرورية لتقييم احتياجات الأسر؛ إذ غالباً ما تكشف الزيارات الميدانية عن معلومات لا يُبلّغ عنها الأفراد عادة، كوجود أفراد مرضى أو آخرين من ذوي الإعاقة، فضلاً عن أنها قد تكشف عن احتياجات الأسرة الأخرى.

وكما أفاد أحد المستجيبين: «تساعد الزيارات الميدانية إلى منازل المستفيدين في تقييم احتياجاتهم، التي قد تكون ضمنية وغير ظاهرة للعيان؛ فعلى سبيل المثال لا يُبلغ بعض الأشخاص عن وجود مرضى أو أفراد من ذوي الإعاقة في الأسرة، وفي بعض الحالات قد تتضح حاجة الأسرة إلى دفع فواتير الكهرباء والمياه من خلال هذه الزيارات.» في حين قالت منظمات مجتمع مدني أخرى إن الزيارات الميدانية للأُسر لا تعكس بالضرورة واقعها الاقتصادي.

تختلف معايير الأهلية وتقييم أوجه الضعف التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني من واحدة إلى أخرى، وفيما يلي بعض هذه المعايير المستخدمة:

1. تحدّد منظمات المجتمع المدني مدى ضعف الفرد وتأثره وفقاً لعدة عوامل، ومع ذلك، يُعتبر جنس الفرد معياراً أساسياً في التقييم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فتحظى المرأة بالأولوية. ومن العوامل الهامة الأخرى وجود أفراد من كبار السن أو المرضى أو من ذوي الإعاقة في المنزل، وهي حالات تحظى بالأولوية كذلك. كما تأخذ منظمات المجتمع المدني دخل الأسرة في اعتبارها؛ فإذا انخفض الدخل إلى ما دون خط الفقر كما هو محدد من قبل الحكومة الأردنية، تكون الأسرة مؤهلة لتلقي المساعدة.
2. قد لا يتّبع تقييم بعض منظمات المجتمع المدني لأوجه الضعف والهشاشة من حيث الدخل قواعد صارمة؛ فمعظم الأسر التي تقدم لها المساعدات النقدية هي من أسر كبيرة العدد من ذات الدخل المنخفض أو المعدوم، إلى جانب العائلات التي لديها طلاب والأسر التي يكون أربابها مثقلين بالديون.
3. غير أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني يعتقد بوجوب إعطاء الأولوية لفئات معينة من تلك الأكثر ضعفاً وتأثراً، لاسيما تلك التي تواجه هشاشة وصعوبات معيشية اجتماعية. وفي الوقت ذاته، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى عدم وجوب اعتبار الفقر معياراً رئيسياً عند تقييم الحاجة للدعم. وعليه، لا تتبع هذه المنظمات معايير أهلية صارمة فتستهدف الأفراد الذين لا تغطيهم البرامج الحكومية، ومن بينهم العسكريون الذين يتلقون معاشات تقاعدية منخفضة، والأسر التي لديها أشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء المنفصلات أو المطلقات أو الأرامل، والأفراد المثقلون بالديون، والأفراد العاملون في القطاع غير الرسمي أو في قطاعات متضررة من الجائحة، والطلاب والأسر كبيرة العدد.

وتعتقد إحدى منظمات المجتمع المدني أن أفضل نهج لتقييم أهلية الأسر والأفراد لتلقي المساعدات هو تعيين قادة مجتمعيين يتمثل دورهم في توزيع المعونة بين الشرائح الأكثر ضعفاً وتاثراً في المجتمع. وبحسب إحدى المنظمات، فإنه «نظراً لأننا نعيش في مجتمع عشائري، فإننا نتأكد من توزيع المساعدات على جميع أفراد المجتمع من خلال وجود ممثل واحد عن كل عشيرة في مجلس منظمات المجتمع المدني يكون مسؤولاً عن تقديم المساعدات للأفراد الأكثر ضعفاً وتأثراً في مجتمعه.»

عوامل الاستثناء من المعونات وفقاً لتجربة منظمات المجتمع المدني

كانت منظمات المجتمع المدني، في ضوء تجربتها وعملها مع صندوق المعونة الوطنية، قادرة على تحديد عدة عوامل حدّت من حصول الأفراد على الدعم. وقدمت المنظمات أمثلة من تجربتها في العمل مع مجتمعاتها، الأمر الذي مكّنها من التعرف على الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً المستثناة من الاستجابة.

لا يُقدّم صندوق المعونة الوطنية مساعدات نقدية للأفراد المشمولين بالضمان الاجتماعي؛ إذ يُستثنى أولئك المنضمون حديثاً إلى مؤسسة الضمان أو الذين كانوا عاطلين عن العمل من تلقي المساعدة، وهو أمر لا ينصف من هم بحاجة إليها. وفي هذا الصدد، قال أحد المستجيبين إن «استخدام الاشتراك في الضمان الاجتماعي بوصفه معياراً ليس بالأمر المنصف وذلك لانضمام بعض الأشخاص إلى سجلات الضمان لفترة قصيرة جداً، في حين أن البعض الآخر قد ترك وظيفته ليصير عاطلاً عن العمل قبل الجائحة، إلا أن سجلات هؤلاء في الضمان الاجتماعي ما تزال موجودة (مع كونها حسابات غير فعالة)، وهم مستثنون من المساعدة رغم حاجتهم إليها.»

لا يراعي صندوق المعونة الوطنية الأُسر المعيشية التي تضم أكثر من ستة أفراد، ويعود السبب في ذلك بحسب منظمات المجتمع المدني إلى أن الدخل الإجمالي لهذه العائلات أعلى من دخل العائلات الأصغر حجماً لكنه قد لا يكون كافياً لتغطية احتياجات مثل هذه العائلة الكبيرة. كما

من المرجّح أن تسكن الأُسرة المكونة من أكثر من ستة أفراد في منزل ذي مساحة أكبر، لذلك قد لا تكون مؤهلة للحصول على المساعدة. تعليقاً على ذلك، قال مشارك من إحدى منظمات المجتمع المدني «أعرف عائلات كبيرة تضم أكثر من ستة أفراد تلقّت 230 ديناراً عن شهرين، أي 115 ديناراً في الشهر، ويبلغ إيجار منازلهم 150 ديناراً شهرياً، وعليه فإن هذه الأموال لا تكفي لإعالة أسرهم.»

كما أن الأسر التي تضم شباباً يعملون بين أفرادها قد لا تكون مؤهلة للحصول على الدعم على الرغم مع أن الشاب قد يكون عاجزاً عن إعالة أسرته لعدة أسباب مثل: عدم كفاية الدخل؛ أو انخفاض هذا الدخل بسبب الجائحة؛ أو عمل الشاب في القطاع غير الرسمي؛ أو رغبته في ادخار المال لتأسيس أُسرته الخاصة. ومن بين الأمثلة العديدة حول الأسر المستثناة من الحصول على المساعدة نظراً لوجود رجال شباب في سن العمل فيها، ضُرب مثال عن أسرة لديها خمسة من الشباب في سن العمل إلا أنهم لم يتمكنوا من العمل خلال الجائحة وكانت أسرتهم بحاجة إلى المساعدة.

تعد حيازة الممتلكات كالأراضي والسيارات والمنازل والشركات من ضمن العوامل الأخرى المتسببة في استثناء الأفراد من برامج الدعم. تجد منظمات المجتمع المدني هذا المعيار غير منصف إذ لا تعني حيازة الممتلكات بالضرورة أن الشخص ليس بحاجة إلى الدعم المالي، فبعض مالكي العقارات قد يكونون ورثوها عن أسلافهم إلا أن الممتلكات لا تُدرّ دخلاً أو قد تكون في بعض الأحيان ملكية مشتركة بين عدة ورثة. وفي حالات أخرى، ثمة أفراد كانوا يمتلكون أصولاً لأغراض تجارية قبل الجائحة لكنها لم تكن عاملة أثناءها. من جهة أخرى، تمتع آخرون بأوضاع اقتصادية جيدة قبل الجائحة لكنهم تضرروا بشدة جراءها.

وحالت الحالة الاجتماعية/الزوجية أو الوظيفية للعديد من النساء أو جنسيتهن كذلك دون تلقيهنّ المساعدات النقدية. ففي بعض الحالات، قد يكون للزوج زوجتان ويتقدم بطلبٍ للحصول على أموال الدعم لتلبية حاجات أُسرة واحدة من أسرتيه تاركاً الأخرى بدون مساعدة. ولا يمكن لبعض النساء المنفصلات من غير المطلقات الحصول على الدعم لأن الزوج هو من يتقدم بطلب الحصول على المساعدة ويُمنح الإعانات بناء على ذلك؛ ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للنساء اللائي يتحملن مسؤولية رعاية أطفالهنّ الذين يعيشون معهنّ. علاوة على ذلك، فإن الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، ممن لا يحمل أطفالهن الجنسية الأردنية جراء ذلك، غير مؤهلات للحصول على المساعدة التي تقدمها هذه البرامج لأن رب الأسرة أجنبي.

كما جرى استثناء العسكريين من الاستفادة من برنامج «تكافل» على الرغم من حاجة بعض أُسرهم إلى المساعدات النقدية. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، يتلقى بعض الموظفين العسكريين دخلاً قدره 250 ديناراً أردنياً أو 300 دينار، وهو مبلغ غير كافٍ لإعالة الأسر التي تتألف من أكثر من ستة أفراد.

المنظور المحلي للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً التي ينبغي شمولها بالمساعدة

من منظور المجتمع المحلي، يغدو من الواجب تقديم المساعدة لجميع الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، لكن ينبغي إعطاء الأولوية لبعض الفئات لحاجتها الماسة إلى الدعم. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، تأتي النساء الأكثر ضعفاً وتأثراً على رأس قائمة الأولويات، وكذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، واللاجئون، والأشخاص الذين يعانون من أمراض، والأسرُ ذات الدخل المنخفض (الفقيرة)، والأسرُ الكبيرة ذات الدخل غير الكافي، والشباب، والأسر التي تضم أفراداً عاطلين عن العمل، والأسر التي لديها أطفال وعُمّالُ المياومة.

اقترحت منظمات المجتمع المدني أشكالاً مختلفة من الدعم التي يمكن تقديمها للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، مع اعتبار المساعدة الغذائية الشكل الأهم منها تليها الخدمات الصحية. ومن المثير للاهتمام أن أقل من نصف المنظمات قد أشارت إلى المساعدات النقدية بوصفها وسيلة الدعم المفضلة. يقدم صندوق المعونة الوطنية المساعدة النقدية بشكل أساسي والتي تعتبرها أغلبية الجهات الفاعلة في العمل الإنساني الشكل الأنبل والأكثر كرامة لتقديم المساعدة للشرائح الأكثر ضعفاً وتأثراً؛ ومع ذلك يبدو أن منظمات المجتمع المدني قد وجدت أن هذا النوع من المعونة هو ليس ما تحتاجه المجتمعات فعلياً.

التجاوزات في تغطية برنامج «تكافل»

ساد استخدام الواسطة (وهي كلمة تُشير إلى استخدام علاقات الفرد و/أو نفوذه لتحقيق غاياته) خلال استجابة برامج «تكافل»، إذ أفادت منظمات المجتمع المدني بأنها قد شهدت حالات عدة في هذا الخصوص. أشارت المنظمات إلى تعرّض نظام توزيع المعونات إلى انتهاكات وسوء استخدام من قبل بعض الأفراد الذين جرى إعطاؤهم الأولوية في تلقي المساعدات لكونهم على علاقة بأحد العاملين في صندوق المعونة الوطنية

لا بناءً على احتياجاتهم الفعلية. كما أفادت المنظمات أن المقيّم فضل في بعض الحالات منح المساعدة لبعض العائلات التي زارها نظراً لإقامة كليهما في المناطق ذاتها أو لوجود صلات عائلية تربطه بها.

علاوة على ذلك، أشار المستجيبون إلى أن بيانات السّجل لم تكن صحيحة غالباً، ما يعني تأهّل الأفراد الخطأ للحصول على المساعدة أو حدوث حالات احتيال. وكان هناك تصور بأن الاحتيال كانت سائداً أثناء الاستجابة إذ استطاع أفراد من أصحاب الأعمال التجارية النشطة غير المسجلة الحصول على الدعم المقدم من صندوق «تكافل» مع أن شركاتهم تُدرّ دخلاً، أو لامتلاكهم أصولاً أخرى مدرة للدخل غير مسجلة. وأبلغت إحدى منظمات المجتمع المدني عن حالة لـ«امرأة تقدمت بطلب للحصول على المساعدة، مدّعية أنها تعيش بمفردها، واتضح بعد التحقق من سجلها أنها مالكة مسكن مؤجَّر يتألف من ثلاثة طوابق».

تداعيات جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للشرائح الأكثر ضعفاً وتأثراً والأكثر هشاشة في الأردن مع زيادة نسبة الفقر والبطالة وتأثُّر مصادر الدخل بشدة. وفقاً لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في البحث، لم يكن لدى الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً خلال الجائحة مدّخرات يمكنها الاعتماد عليها وكانت تخشى من عدم قدرتها على تأمين الاحتياجات الأساسية؛ حتى أن مصادر دخل أولئك الأفراد الذين استمروا في العمل تأثرت بشدة ولم يكونوا قادرين على تأمين ما يكفي من الغذاء لعوائلهم.

لقد تغيرت أولويات الأفراد خلال الجائحة من توليد الدخل إلى تأمين الاحتياجات الأساسية لأُسرهم، كما ازداد وضع عمّال المياومة هشاشة خلال الجائحة لعدم تمكنهم من تأمين مصدر دخل مستدام لتغطية احتياجاتهم الأساسية. استناداً إلى تجربة منظمات المجتمع المدني، فقد كان لتراجع الدخل أثره على زيادة أعباء الديون على الأسر إذ واجه العديد من الأفراد المثقلين بالديون غرامات عالية لعدم تمكّنهم من تسديدها، في حين تعاقد آخرون على قروض جديدة لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وأفادت المنظمات أن بعض الأفراد حصلوا على قروض وديون تعاقدية أثناء الأزمة ليتمكنوا من تأمين احتياجات أسرهم الأساسية مع انقطاع مصادر الدخل المنتظمة خلال الجائحة. وقد أدّت حقيقة اضطرار الكثير من القطاعات إلى التوقف عن العمل خلال فترة الإغلاقات الطويلة إلى تدهور الوضع الاقتصادي للموظفين وأصحاب الشركات.

بمجرد رفع الحظر وإعادة فتح العديد من القطاعات الاقتصادية، بدأ الوضع بالتحسن مع عودة الكثير من الأفراد إلى العمل، بمن فيهم أولئك الأكثر تضرراً كعمّال المياومة. وكذلك، بدأ الأفراد المثقلون بالديون بكسب مصادر دخل منتظمة وتسديد بعضٍ من ديونهم. إلا أن العديد من الأفراد ممن ظلوا عاطلين عن العمل وكانوا بحاجة ماسّة إليه اضطروا إلى قبول أجور أقل. وبالرغم من إعادة فتح العديد من القطاعات، فقد قيل بأن العديد من الأشخاص كانوا ما يزالون يواجهون صعوبات بسبب الديون والالتزامات المالية المتراكمة؛ إذ ازدادت نفقاتهم وبدأت أولويات أُسرهم تتغيّر. وعلاوة على ذلك، تراجعت القوة الشرائية للكثيرين وأصبحت تلبية الاحتياجات الأساسية على رأس الأولويات.

القضايا المتداخلة التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار

المعايير الجندرية

ألقى العمل مع المجتمع الضوء على قضية العنف الاقتصادي الأسري إذ يتحكم رب الأسرة «الزوج» بالمساعدات التي يخصصها صندوق المعونة الوطنية. حُرمت العائلات من الحصول على المساعدات إذ استغلها الأزواج لتلبية احتياجاتهم الشخصية عوضاً عن التفكير بما هو في صالح الأسرة. وجرت الإشارة إلى التمييز الحاصل في الأسر التي يجمع فيها الرجال بين زوجتين مع تفضيلهم لإحداهما على الأخرى. وفي حالات أخرى التي يكون فيها الزوجان منفصلين أو مطلقين، يستغل الأزواج المسيئون الفرصة للتقدم بطلب الحصول على الدعم بالنيابة عن شريكاتهم السابقات ما يحرمهنّ من حقّهنّ في الحصول على المساعدة.

إن أكثر القضايا انتشاراً في المجتمعات فيما يتعلــق بعــدم المساواة بين الجنسين هــي معاناة النساء من إهمال أزواجهنّ الذين لا يتقاسمون معهنّ أموال المساعدات. يُعد الزوج رب الأسرة في غالبية الأُسر، لذلك يُقدم صندوق المعونة الوطنية المساعدات فقط لرب الأسرة الذي يُتوقع منه الإنفاق على عائلته. إلا أن العديد من الأزواج يستخدمون أموال الدعم لتلبية احتياجاتهم الشخصية، أو في حالة الزوج الذين يجمع بين زوجتين أو أكثر، فغالباً ما يوزع الدعم بشكل غير متساوٍ بين زوجاته.

وعبرت منظمات المجتمع المدني عن ضرورة إيجاد طريقة أكثر إنصافاً من حيث تخصيص المعونة من أجل حماية النساء والأطفال من أرباب الأسر المسيئين؛ إذ اقترحت المنظمات التحقق بشكل أكثر دقة وشمولاً من خلفية الأزواج عند تقدمهم للحصول على الأموال مع أخذ عوامل مثل عدد الزوجات، وتاريخ العنف الأسري والغرض الذي يُفترض إنفاق المساعدة المالية عليه في الاعتبار. وتطرقت توصية أخرى إلى قيام صندوق المعونة الوطنية بإيجاد طريقة أكثر أماناً لتقديم المساعدات النقدية، والتي تضمن عدم إغفال الرجال لزوجاتهم أو تأسيس صندوق يلبي احتياجات النساء الأكثر ضعفاً وتأثراً.

لا تتمكن النساء المنفصلات أو المهجورات في الكثير من الحالات من الحصول على الدعم لأنهن لا يملكن دفتر العائلة بحوزتهنّ أو لعجزهن عن الحصول على هذا الدفتر نظراً لغياب رب الأسرة. وعلى الرغم من بقاء أطفال النساء المهجورات أو المطلقات مع أمهاتهم في الغالب، إلا أن الزوج هو من يأخذ المساعدة إذ يكون دفتر العائلة بحوزته. وفي حالات الطلاق، يمكن للزوج السابق ألا يُجدد دفتر العائلة ويحصل على المساعدة لنفسه، ما يؤدي إلى حرمان الزوجة من المساعدة التي تحتاجها. وعليه، تتّفق غالبية منظمات المجتمع المدني على ضرورة منح النساء المنفصلات أو المهجورات دفاتر عائلة منفصلة في أقرب وقت ممكن.

ووجدت منظمات المجتمع المدني أن المعونة النقدية ليست بالخيار الأفضل دائماً لدعم العائلات نظراً لأن رب الأسرة قد يستخدم الأموال النقدية في بعض الأحيان لتلبية احتياجاته الشخصية. قد يؤدي تقديم الدعم بأشكال أخرى مختلفة إلى معالجة هذه المسألة، إذ يمكن الاستعاضة عن المساعدة النقدية بالمواد الغذائية، أو القسائم، أو دفع فواتير الخدمات كالكهرباء والماء.

الأشخاص من ذوي الإعاقة

لم ينص برنامج «تكافل» على تقديم أي خدمات محددة للأشخاص من ذوي الإعاقة. تُدرك المجتمعات أن هؤلاء الأفراد يتلقون المعونة من وزارة التنمية الاجتماعية فضلاً عن الرعاية المقدمة لهم من صندوق المعونة الوطنية من خلال برامج أخرى غير «تكافل»، لكنّها ما زالت تعتقد أن مقدار الدعم يجب أن يزيد عن مبلغ الخمسين ديناراً المخصصة لهم حالياً. وكما وضّحت إحدى منظمات المجتمع المدني فإن «صندوق المعونة الوطنية يُقدم الرعاية للأشخاص من ذوي الإعاقة وهو أمر عادل؛ فهم اعتادوا على تلقي مبلغ خمسين ديناراً شهرياً في صورة مساعدة نقدية حتى قبل تفشي الأزمة، لكن ينبغي أن يخضع هذا المبلغ للزيادة».

كما قالت منظمات المجتمع المدني إن هنالك حاجة إلى رفع مستوى الوعي حول حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وضمان، من ضمن جملة أمور، سهولة وصولهم جسدياً إلى جميع مراكز صندوق المعونة الوطنية، وهو ليس بالأمر المتاح حالياً. ولا توجد برامج خاصة للأشخاص من ذوي الإعاقة الذين ازدادت حاجتهم للحصول على الخدمات الطبية ووسائل النقل على سبيل المثال خلال الجائحة.

المساءلة أمام السكان المتضررين والوصول إلى المعلومات

عانت قدرة صندوق المعونة الوطنية على توفير المعلومات فيما يتعلق ببرنامج «تكافل» من محدوديتها جراء الجائحة إذ لم يكن قادراً على التعريف بهذه المعلومات إلا عبر التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي. وحتى في ذلك الوقت، تمحور الشعور حول افتقار حملات توصيل معلومات صندوق المعونة إلى الوضوح؛ إذ كانت تنقصها المعلومات حول معايير الأهلية ومقدار التمويل المقدم. علاوة على ذلك، لم يكن الأفراد على دراية بأن المعلومات الخاصة ببرنامج «تكافل» متاحة كذلك على قنوات وزارة التنمية الاجتماعية الرقمية. لذا، كان من المستحسن أن يعمل صندوق المعونة الوطنية مع منظمات المجتمع المدني المحلية بُغية تعريف الأفراد ببرامج المساعدة والحصول على ملاحظاتهم. من ناحية أخرى، في حين جرى نشر بعض المعلومات حول برنامج «تكافل» عبر التلفاز ومنصات التواصل الاجتماعي، إلا أن الأفراد لم يكونوا على دراية بها وذلك في الغالب لعدم امتلاكهم للهواتف الذكية أو عجزهم عن الوصول إلى الإنترنت، كما لم يكن العديد من الأفراد ممن كانوا على دراية بالبرنامج قادرين على زيارة مراكز صندوق المعونة الوطنية جراء القيود المفروضة عل الحركة أو الحجر الصحي على الأفراد.

تُنفّذُ آلية تقديم الشكاوى إلى صندوق المعونة الوطنية عبر ثلاث قنوات: التواصل المباشر مع مراكز صندوق المعونة الوطنية، والاتصال عبر الهاتف والتواصل عبر البريد الإلكتروني. يمكن تقديم الشكاوى من خلال مكتب الاستقبال بالمركز، أو التواصل هاتفياً مع موظفي الصندوق، في حين يُمكن توجيه رسائل البريد الإلكتروني إلى مدير عام صندوق المعونة الوطنية. (صندوق المعونة الوطنية، غير مؤرخ) وقد أثنى الأفراد الذين زاروا فروع الصندوق على الموظفين الذي وصفوهم بأنهم متعاونون ومهنيّون، إلا أن بعضهم أشار إلى عدم ثقتهم بنظام الشكاوى الذي ردع

بعض الأفراد عن تقديمها إذ شعروا بحسب قولهم بأن ملاحظاتهم لن تؤخذ في عين الاعتبار وأن التحسينات التي اقترحوها لن ترى النور. تمثلت التعليقات العامة خلال المقابلات في الحاجة إلى تحسين أساليب توزيع المعونات والحدّ من التمييز بين المنتفعين. وقد اشتكى أحد المشاركين من انعدام التواصل بين صندوق المعونة والمستفيدين منه، معلقاً: «يحصل بعض الأشخاص على معونتهم النقدية المنتظمة وقد أُنتقص منها دون أن يخطرهم صندوق المعونة الوطنية بذلك مسبقاً».

الاستنتاج والتوصيات

على الرغم من محدودية عينة البحث إلا أنها ألقت الضوء على تصورات المجتمعات المحلية بشأن أوجه الضعف والهشاشة واقترحت الطريقة التي يجب اتباعها لإجراء التقييم، والكيفية التي ينبغي بها تحسين التدابير الحكومية لضمان استهدافٍ أفضل للفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً وتمكينهم من الحصول على المساعدات. ومن المثير للاهتمام أن بعض التوصيات التي طرحتها المنظمات المحلية لا تتوافق دائماً مع ما الممارسات التي ينظر إليها على أنها المُثلى في قطاع العمل الإنساني.

تتمثل التوصيات الرئيسية فيما يلي:

يتعيّن على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تكثيف التعاون فيما بينها وتنظيمه من أجل تعزيز الوصول إلى المعونات والمساعدات (عبر تبسيط الإجراءات، وتوسيع التغطية الجغرافية، وضمان الوصول إلى وسائل التكنولوجيا، ورفع الوعي ونشر المعرفة الرقمية).

أظهر البحث أن العملية المتّبعة للتقدم بطلبات الحصول على الدعم من برنامج «تكافل» المُدار من الحكومة الأردنية تقف عثرة أمام الأشخاص الأكثر ضعفًا وتأثراً وتحدّ من قدرتهم على الحصول على المعونة. تواجه الشرائح الأكثر ضعفًا وتأثراً من المجتمع عوائق ذات طبيعة فنية وجغرافية؛ إذ تتمثل العوائق الفنية في افتقار الأفراد إلى الأجهزة ومصادر الوصول إلى الإنترنت فضلاً عن افتقارهم إلى المعرفة الرقمية الكافية لتقديم الطلبات عبر الإنترنت. أما العوائق الجغرافية فكانت نتيجة للقيود التي فرضتها الحكومة على الحركة استجابة للجائحة ما حال دون تمكّن الفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً من التقدم بطلبات الحصول على المساعدة من خلال مراكز صندوق المعونة الوطنية.

كما أظهر البحث غياباً تاماً للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، التي اقتصرت مشاركتها على تقديم المساعدات، مع عدم فهم المعايير ذات الصلة، ما أدى إلى انعدام الثقة في الإجراءات المعمول بها. ولا يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار أو الاستجابة (تقديم المعونة)، إذ يمكن لها فقط الوصول إلى معلومات الأفراد عند حاجتها إلى تقييم مدى استحقاقهم الحصول على الدعم، الأمر الذي يتسبب أيضاً في إثارة مسائل تتعلق بحماية البيانات.

ثمة حاجة إلى الخروج بأوجه تعاون أفضل ذات منهجية أعلى بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وذلك لتوضيح آلية التقدّم بطلبات الحصول على المعونة والوصول إلى الخدمات، ويهدف ما سبق إلى إزالة العوائق القائمة حالياً أمام الأفراد والتي تعرقل وصولهم إليها. ويوصى باستشارة منظمات المجتمع المدني عند تصميم عملية التقدم بالطلبات حتى تتمكن هذه المنظمات من فهم هذه العملية بشكل أفضل، خاصة مع انتشارها في معظم المناطق الجغرافية وقدرتها على تأمين الوصول إلى الخدمات لأولئك الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية وأولئك الذين تنقصهم الأجهزة أو الوصول إلى وسائل التكنولوجيا اللازمة للتقدم بطلبات الحصول على المعونة عبر الإنترنت على النحو المطلوب. وإن مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار من شأنها تعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً على الوصول إلى الدعم، وخاصة أولئك الذين تنقصهم المعرفة بمعايير الوصول إليه، أو أولئك الواقعين خارج نطاق الفئة التي يستهدفها صندوق المعونة الوطنية.

يجب إعادة تعريف أوجه الضعف بشكل أفضل كي تعكس احتياجات المجتمعات المحلية

تُعرّف الفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً وفقاً لمعايير التقييم المتبعة حالياً من صندوق المعونة الوطنية على أنهم أولئك الأردنيون الفقراء الذين لا يشملهم التأمين أو لا يحصلون على المساعدة والدعم. ويختلف المجتمع المدني حول تعريف أوجه الضعف والهشاشة وتحديد الفئات التي يمكن شمولها ضمن الشرائح المهمّشة، التي يجب ألا تشمل أولئك الأشخاص الذين لا يمكنهم تلبية احتياجاتهم الأساسية وحسب، بل أولئك الذين يواجهون أوجه ضعف اجتماعي كذلك. يعاني نهج صندوق المعونة الوطنية تجاه أوجه الهشاشة من قصور في دقته بما يمنعه من شمول جميع الفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً؛ إذ يُهمل الفئات الفرعية الأكثر ضعفًا وتأثراً التي ترى المجتمعات المحلية أنها في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وتوصي منظمات المجتمع المدني بأن يقوم صندوق المعونة بمراجعة تقييمه لأوجه الضعف والهشاشة وإعادة تحديد المعايير الحالية التي تُعرّف أوجه الضعف، والتي تشمل الأُسر الكبيرة عدداً، والشباب، والأفراد الذين يمتلكون أصولاً غير عاملة، والأفراد الذين اشتركوا في الضمان الاجتماعي مؤخراً والموظفين العسكريين. أما في المقام الأول، فتأتي ضمن هذه الفئات النساء من مهجورات أو منفصلات أو مطلقات واللائي نتيجة لذلك هنّ أكثر ضعفاً وهشاشة.

ينبغي أخذ جوانب التقاطعية بين القضايا الجندرية وأوجه الهشاشة في عين الاعتبار لضمان استجابة شاملة للفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً

غالباً ما تؤدي آليات التقييم ومعاييرها المعتمدة حالياً من صندوق المعونة الوطنية إلى استجابة غير عادلة لا تراعي الفروقات الجندرية، ويُعزى هذا إلى حقيقة أن الصندوق يعتبر الزوج هو رب الأسرة حتى وإن كان الواقع مختلفاً. تتعرض النساء للعنف الاقتصادي والتمييز من قبل أزواجهن أو أزواجهن السابقين فضلاً عن حرمانهنّ في كثير من الأحيان من المساعدة التي تحقّ لهنّ، الأمر الذي يستدعي مراجعة السياسات وإجراءات التقدم بطلبات الحصول على المساعدة لجعلها أكثر شمولاً وضمان حماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

إن من شأن التقييم الدقيق لأوجه الهشاشة وأطرها تمكين تخصيص الدعم على نحو متساوٍ لكل من الجنسين علاوة على المساعدة في حماية النساء من الشركاء المسيئين وذلك عن طريق إجراء تحريات عن خلفية رب الأسرة عندما يتقدم بطلب الحصول على الأموال مع مراعاة عدة عوامل مثل عدد الزوجات على ذمته، وتاريخ العنف الأسري والغرض الذي ينوي إنفاق المعونة عليه.

يمكن أن يساعد الدعم في صورة أخرى بدلاً من النقد في التقليل من إساءة استخدام هذه المساعدات؛ إذ يمكن الاستعاضة عن المساعدة النقدية بالمواد الغذائية، أو القسائم، أو دفع فواتير الخدمات كالماء والكهرباء. وتمثل هذه البدائل وسيلة أكثر أماناً لتقديم المساعدات والتقليص من إساءة استخدام الأموال وتحقيق الأزواج مكاسب شخصية. كما جرت التوصية بضرورة وضع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة في الاعتبار من حيث تأمين وصول أفضل لهم إلى برامج صندوق المعونة الوطنية ومراكزه، وإعادة النظر في مخصصاتهم خلال الجائحة.

تحسين الاتصال والتواصل وإشراك الجهات الفاعلة الأخرى من خلال نهج تشاركي في برامج المعونة

كانت استجابة الحكومة الأردنية لجائحة كوفيد-19 أحادية الجانب إذ افتقرت إلى أي شكل من أشكال التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، الأمر الذي نتج عنه نقص في المعرفة والوعي بالبرامج الإضافية التي أطلقتها الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، إذ قامت الحكومة ببث المعلومات فيما يتعلق بهذه البرامج بشكل رئيسي من خلال الحملات الإعلامية.

افتقرت الاستجابة الحكومية إلى نهج محلي/مجتمعي ما أدى إلى عدم دراية أفراد المجتمع المحلي بالمساعدات المتاحة وطرق الحصول عليها، ما يوجب على الحكومة استخدام نهج تشاركي يستفيد من معارف منظمات المجتمع المدني المحلية وشبكاتها من أجل نشر المعلومات عن برامج المساعدات المتاحة لأفراد المجتمع بشكل فعال. إن من شأن ما سبق المساعدة في تأمين إمكانية وصول أفضل إلى المساعدات ورفع الوعي حول مختلف أشكال المعونة المتاحة على الصعيد الوطني.

كما يعزز ذلك من جهود المساءلة أمام السكان المتضررين من خلال تكوين فهم أفضل للعمليات المتاحة فضلاً عن بناء الثقة بالآليات القائمة.

قائمة المراجع

- وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2020. وزير التنمية: زيادة عدد المستهدفين من برنامج الدعم التكميلي وإطلاق برنامج تكافل *3*. [عبر الإنترنت] Petra.gov.jo. متاح على: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=160998&lang=en&name=news. [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2021. *60* ألف أسرة متضررة من كوفيد تتلقى تحويلات نقدية الثلاثاء. [عبر الإنترنت] Petra.gov.jo. متاح على: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=35401&lang=en&name=en_news . [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- وكالة الأنباء الأردنية، بترا، 2020. عمال المياومة يتلقون دفعة الإعانة الثانية يوم الأحد. [عبر الإنترنت] وكالة الأنباء الأردنية بترا. متاح على: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=25854&lang=ar&name=en_news . [آخر وصول 20 شباط/ فبراير 2022].
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020أ. الضمان توضح برنامج تمكين اقتصادي *(1)* الصادر بموجب أمر الدفاع رقم *(14)* لسنة *2020* - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي [عبر الإنترنت]. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. متاح على: https://www.ssc.gov.jo/%d8%a7%d9%84%d8%b6%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%aa%d9%88%d8%b6%d8%ad-%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac-%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a-1-%d8%a7%d9%84%d8%b5/ [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020ب. الضمان توضح برنامج تمكين اقتصادي *(2)* الصادر بموجب أمر الدفاع رقم *(14)* لسنة *2020* - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي [عبر الإنترنت]. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. متاح على: https://www.ssc.gov.jo/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-2-%D8%A7%D9%84%D8%B5/ [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020ج. الضمان توضح برنامج حماية الصادر بموجب أمر الدفاع رقم *(14)* لسنة *2020* - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي [عبر الإنترنت]. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. متاح على: https://www.ssc.gov.jo/%d8%a7%d9%84%d8%b6%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%aa%d9%88%d8%b6%d8%ad-%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac-%d8%ad%d9%85%d8%a7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%a8%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%a8/ [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2021. الضمان الاجتماعي: برنامج مساند *(1)* المعدل يشمل المستفيدين سابقاً من البرنامج وأيضاً المتعطلين عن العمـل قبل الجائحة، 2021. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي [عبر الإنترنت]. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. متاح على: https://www.ssc.gov.jo/%d8%a7%d9%84%d8%b6%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%86%d8%af-1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%af/ [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- صحيفة الرأي، 2020. الضمان توضح برنامج تضامن *(1)* الصادر بموجب أمر الدفاع رقم *(9)* لسنة *2020*. عبر الإنترنت] صحيفة الرأي. متاح على:
- https://alrai.com/article/10533520/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86-1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D9%82%D9%85-9-

%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2020 . [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].

- صحيفة الغد، 2020. «»الضمان توضح برنامج تضامن *(2)*. [عبر الإنترنت] صحيفة الغد. متاح على: https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86-2/ . [آخر وصول 20 شباط/فبراير 2022].
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير مؤرخ. الضعفاء والسكان الرئيسيين| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [عبر الإنترنت] Undp-capacitydevelopment-health.org. متاح على: https://www.undp-capacitydevelopment-health.org/en/legal-and-policy/key-populations/. [آخر وصول 21 شباط/فبراير 2022].
- منظمة العمل الدولية، 2020. مواجهة الأزمات المزدوجة: تقييم سريع لتأثير كوفيد-*19* على العمال المستضعفين في الأردن. منظمة العمل الدولية، 2020.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكيّة أم علي، 2020 – كوفيد-*19*- التأثير على الأسر الأكثر ضعفاً في الأردن. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- اليونيسيف (2020)، «استجابة الحماية الاجتماعية في الأردن خلال كوفيد-19 (Jordan's National Social Protection Response During Covid-19)،» ص. 14.
- (الأمم المتحدة في الأردن، 2020)، «الإطار الاجتماعي والاقتصادي للاستجابة لجائحة كوفيد-19 (Socio-Economic Framework for COVID-19 Response)»، ص. 16.
- https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=195622&lang=ar&name=news
- الحكومة الأردنية (2020)، «مشروع التحويلات النقدية الطارئة في الأردن -التقييم الاجتماعي السريع»، ص. 9.
- البنك الدولي (2020)، «مشروع التحويلات النقدية الطارئة في الأردن للاستجابة لجائحة كوفيد-19،» ص. 18، https://documents1.worldbank.org/curated/fr/800570693395131884/pdf/fdp-Project-Restructuring-Paper-Jordan-Emergency-COVID-19-Cash-Transfer-Project-P174107.pdf.
- صحيفة الدستور. 2021. فتح باب التسجيل لبرنامج «تكافل *1*» بداية الشهر المقبل. [عبر الإنترنت] متاح على: https://www.addustour.com/articles/1253042-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%E2%80%9C%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%84-1%E2%80%9D-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84
- الرصد العالمي Global Monitoring ، غير مؤرخ. جائحة كوفيد-*19* – الأردن. [عبر الإنترنت] Global-monitoring.com. متاح على: https://global-monitoring.com/gm/page/events/epidemic-0002040.zHGEoJ9Nbf2e.html?lang=en. [آخر وصول 21 شباط/فبراير 2022].
- منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). 2020. تقييم استجابة التحالف الوطني الأردني (جوناف) لجائحة كوفيد-*19*. عمان، الأردن: النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض).

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development